

## الصحافي الليبي مشروع ضحية مع استمرار إفلات الجناة من العقاب

في ليبيا ماضيات متكررة، بما في ذلك رفض إصدار أو الاعتراف بطاقت صحافية ورفض منح التأشيرات واتهامات بالتجسس والتمييز وتهديدات بالقتل أو العنف.

ونوهت بعثة الأمم المتحدة إلى "مأساة تعرض الصحافيين للضرب والإعتقال والاحتجاز دون تهمة وخطفهم وقتلهم أثناء تاديبتهم لواجبهم في ليبيا". وتظل ممارسة العمل الصحافي في ليبيا هاجسا يتسم بالخطر والخوف، كون البيئة الإعلامية لا تتوفر فيها الحد الأدنى من السلامة والحماية، خاصة مع استمرار مسلسل الفوضى المتصاعدة، وحالة الاستقطاب السياسي بين الأطراف كافة، الأمر الذي جعل الصحافي الليبي والأجنبي على حد سواء في رمي حجر واحد، مهذين بسلامتهما وفق صور شتى، وجعل رحلة البحث عن الحقيقة ونقل الأحداث، تعزيبها صعوبات وتحديات لا حصر لها.

واعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا أن استمرار حالة الإفلات من العقاب جريمة تستهدف حرية التعبير وبقية الحريات الأساسية التي يضمنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتشجع مرتكبي الجرائم في حق الصحافيين كي يقتربوا المزيد من الاعتداءات، وتشكل تهديدا لدولة القانون والمؤسسات وتقود سيادة القانون والعدالة، مما يؤدي إلى نشر الخوف والرقابة وإلحاق الأضرار بالمجتمع بأكمله.

وشددت على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم ضد الصحافيين، وعلى أهمية تضافر جهود مختلف مكونات المجتمع المدني ومكونات المجتمع الليبي حتى لا يفلت من المحاسبة القضائية العادلة أولئك الذين اعتدوا على الصحافيين والمدونين وتقييد حرية الصحافة والإعلام ومصادرة حرية الصحافة.

بحق الصحافيين والإعلاميين في مدن طرابلس وبنغازي وسبها من بينهم الصحافي محمد القرح ومحمد الشيباني اللذان احتجزا في مدينة العزيزية أثناء تغطية المواجهات المسلحة في جنوب غرب طرابلس، وكذلك الصحافي طه مفتاح مراسل قناة ليبيا روحها الوطن بدرنة الذي تم اعتقاله في 30 مارس الماضي، والإفراج عنه في اليوم التالي، وتكررت الحادثة مع الصحافي صالح الزروالي مراسل وكالة الغيمة للأخبار في مدينة أجدابيا في 29 مارس الماضي وإطلاق سراحه بتاريخ 31 مارس الماضي، دون أي توضيح أو اعتذار.

### عادة ما توثق الجرائم ضد ميليشيات وجماعات مسلحة مجهولة الهوية وحتى إن عرفت لا يمكن الوقوف أمام سطوتها

ولا يزال الصحافي إسماعيل علي بوزريعة معتقلا منذ 20 ديسمبر الماضي أثناء تغطيته لحفل تكريم الرعيل الأول من المعلمين بقطاع التعليم في مدينة أجدابيا وتمت إحالته لسجن عسكري دون توجيه أي تهم واضحة. كما سجل استهداف 4 صحافيين ومصورين جراء الحرب في طرابلس أثناء تغطيتهم لأخبار الحرب ووثق مقتل المصور الصحافي محمد بن خليفة العامل لدى وكالة أسوشيتد برس، عندما كان يقوم بتغطية جانب من الاشتباكات المسلحة بين طرفي النزاع، كما جرى توثيق واقعة الاقتحام وسرقة معدات من مكاتب صحيفة فسانيا بمدينة سبها في 15 مارس الماضي من قبل مسلحين مجهولين. ووفقا لبعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، يواجه الصحافيون

طرابلس - حذرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا من خطورة استمرار الإفلات من العقاب في الجرائم والاعتداءات المقترفة ضد الصحافيين وقطاع الإعلام وانعكاساته المدمرة على حرية الإعلام وحق المواطن في التعبير والمعرفة.

وقالت اللجنة في بيان لها بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين، الذي يوافق الثاني من نوفمبر كل عام، إن ملف مكافحة الإفلات من العقاب يُعد من أبرز الملفات والقضايا الرئيسية التي تعمل عليها اللجنة في ما يتعلق برصد ومتابعة وتوثيق هذه الجرائم والانتهاكات التي ترتكب بحق الصحافيين والمدونين في ليبيا.

ويحمل هذا الملف أهمية خاصة في ليبيا بسبب تفشي ظاهرة الانتهاكات والجرائم والاعتداءات ضد الصحافيين مع احتدام المعارك، وسعي الميليشيات المسلحة إلى التعتيم على الحقائق ومنع وصول ما يجري على الأرض إلى الرأي العام، والتحكم بالمعلومة.

ووفقا لبيان اللجنة، تتواصل الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق الصحافيين والمدونين في ليبيا من جرائم الاختطاف والاعتقال التعسفي والاعتقال والقتل والتعذيب، وسط استمرار حالة الإفلات من العقاب نتيجة انهيار الأجهزة الأمنية ومنظومة العدالة وغياب سيادة القانون التي باتت عاجزة عن ملاحقة الجناة ومحاسبتهم. وأضافت أنه عادة ما توثق الجرائم ضد ميليشيات وجماعات مسلحة مجهولة الهوية وحتى إن عرفت لا تستطيع هذه الأجهزة الوقوف أمام سطوة وهمجية الجماعات المسلحة ذات التوجهات الأيديولوجية الراديكالية أو السياسية أو القبلية. ووفق قسم شؤون حرية الصحافة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، 7 حالات اعتقال قسري

## الاستقالات تتوالى في «الأخبار» اللبنانية ردا على شيطنتها الحراك

### الصحيفة تتماهى مع خطاب حزب الله

الـأخبار

≡

**التغطية الإعلامية... لماذا غابت عن الاحتجاجات الحقة؟**

ميديا ونشرون | الأخبار | الثلاثاء 5 تشرين الثاني 2019 | 12:06

🔍
🗨️
📧
📱
📺
📷
📖

**أخبار على مزاج «الأخبار»**

منذ سنوات عدة، لكن في اليوم الثالث من الاحتجاجات تبدل الخطاب، وأصبح يميل ويتماهى مع خطاب حزب الله، إذ كتبت افتتاحية عن خطر الفوضى.

ويبدو أن تماهى الصحيفة الشديد مع سياسات حزب الله وراء موقفها المهادن للحراك في البداية، ثم الانقلاب المفاجئ بالتزامن مع خطاب نصرالله، الذي لم يستطع الصمود بالمهادنة مع الشعب، وشكك بعفوية التظاهرات التي تجتاح لبنان، مشيرا إلى وقوف جهات وراعها لتحويلها.

كما حذر نصرالله، في خطابه الأول عقب انطلاق الاحتجاجات، من أن تؤدي التظاهرات إلى "حرب أهلية" محتملة. ولم تنف سليم، خلال حديثها، أن هناك فئات في السلطة تحاول ركوب موجة الانتفاضة، مُشددة على أنه "لا يمكن توجيه اتهامات للحراك، ومحاولة ربح معاناة الشعب اللبناني".

وحول مقاربة ومعالجة الصحيفة للحراك، قالت "كانت لغة الصحيفة مؤامراتية علما أنها بكامل طاقتها ليست ضد الثورة، وغالبية الذين يعملون هناك لا يتبنون السياسة التحريرية التي تنتهجها".

واستغربت سليم أنه منذ حوالي شهر، كتب رئيس صحيفة الأخبار إبراهيم الأمين افتتاحية بلوم فيها الشعب اللبناني على عدم تحركه وانتفاضته. وأفادت مصادر داخل الصحيفة بأن الخلافات الحاصلة في أروقة الجريدة سياسية بامتياز، على خلفية وجود وجهات نظر مختلفة.

وانطلقت الاحتجاجات في 17 أكتوبر الماضي، بعد إقرار مجلس الوزراء لضرائب جديدة بموازنة 2020.

**أخترنا لك**

باري بطة الماستر

مسؤولون أتراك: أردوغان «عقل» زيارته لوشنطن

بين صواريخ غزة وحكم القضاء: هاجس الانتخابات يهيمن على مواقف نتنياهو

مساعي «الحل» مستمرة: الصدر في طهران

دراسة: فحص دم يكشف سرطان الثدي قبل ظهوره بخمس سنوات



### أخبار على مزاج «الأخبار»

منذ سنوات عدة، لكن في اليوم الثالث من الاحتجاجات تبدل الخطاب، وأصبح يميل ويتماهى مع خطاب حزب الله، إذ كتبت افتتاحية عن خطر الفوضى.

ويبدو أن تماهى الصحيفة الشديد مع سياسات حزب الله وراء موقفها المهادن للحراك في البداية، ثم الانقلاب المفاجئ بالتزامن مع خطاب نصرالله، الذي لم يستطع الصمود بالمهادنة مع الشعب، وشكك بعفوية التظاهرات التي تجتاح لبنان، مشيرا إلى وقوف جهات وراعها لتحويلها.

كما حذر نصرالله، في خطابه الأول عقب انطلاق الاحتجاجات، من أن تؤدي التظاهرات إلى "حرب أهلية" محتملة. ولم تنف سليم، خلال حديثها، أن هناك فئات في السلطة تحاول ركوب موجة الانتفاضة، مُشددة على أنه "لا يمكن توجيه اتهامات للحراك، ومحاولة ربح معاناة الشعب اللبناني".

وحول مقاربة ومعالجة الصحيفة للحراك، قالت "كانت لغة الصحيفة مؤامراتية علما أنها بكامل طاقتها ليست ضد الثورة، وغالبية الذين يعملون هناك لا يتبنون السياسة التحريرية التي تنتهجها".

واستغربت سليم أنه منذ حوالي شهر، كتب رئيس صحيفة الأخبار إبراهيم الأمين افتتاحية بلوم فيها الشعب اللبناني على عدم تحركه وانتفاضته. وأفادت مصادر داخل الصحيفة بأن الخلافات الحاصلة في أروقة الجريدة سياسية بامتياز، على خلفية وجود وجهات نظر مختلفة.

وانطلقت الاحتجاجات في 17 أكتوبر الماضي، بعد إقرار مجلس الوزراء لضرائب جديدة بموازنة 2020.

تتخذ صحيفة الأخبار اللبنانية موقفا مهادنا للحراك الشعبي في مختلف المناطق اللبنانية، تماشيا مع موقف حزب الله، وهو ما اضطر عددا من الصحافيين إلى إعلان استقالتهم ردا على هذه التغطية المنحازة.

لترام أسباب آخرها أداء الجريدة في تغطية انتفاضة 17 تشرين الشعبية، وفق ما أكدت في تغريدة على تويتر. وكانت أولى الاستقالات منذ أسبوعين تقريبا حيث أقدمت الصحافية جوي سليم على تقديم استقالتها وأعلنتها على صفحتها الشخصية على فيسبوك، وكتبت "الأيام الماضية كانت حاسمة بالنسبة لي، بعدما خاب أمني من تغطية الصحيفة للانتفاضة التي عملت لأشهر (ولسنوات ربما) على تقديم أدلة على ضرورة حدوثها".

وتعد صحيفة الأخبار مقرية من حزب الله، الذي يعتبر من أشد المناهضين للحراك الشعبي خصوصا بعد أن أكد المتظاهرون في شعارهم "كلن يعني كلن" أن حزب الله وزعيمه حسن نصرالله على رأس لائحة السياسيين الذين يجب الإطاحة بهم، وتحرير البلاد من سلطتهم، لذلك كان موقف صحيفة الأخبار سلبيا من المظاهرات الشعبية، وتغتنم أي فرصة للنيل من الحراك والتحريض ضده في تغطيتها الإخبارية واتهام المتظاهرين بأنهم مدفوعون من سفارات خارجية تستهدف البلاد وسلاح "المقاومة".

ولفتت الصحافية جوي سليم إلى أن "صحيفة الأخبار تحولت من مؤيدة للحراك إلى صحيفة تبتئى وجهة النظر السياسية التي تعتبر أن هناك مؤامرات خارجية وتمويل من السفارات لهذه الحركة".

وأضافت "في أول يومين، واكتب الصحيفة الحراك الشعبي الذي انتظرناه

تتوالى استقالات كتاب وصحافيين من صحيفة الأخبار اللبنانية بسبب احتيازها في تغطية الحراك الشعبي في مختلف المناطق اللبنانية، وإصرارها على فرض نظرية المؤامرة على الصحافيين خلال تناولهم للمظاهرات. وأعلنت الصحافية فيفيان عقيقي الثلاثاء في تدوينة على موقع فيسبوك أنها "تقدمت باستقالتها من العمل في صحيفة الأخبار لأسباب مهنية متعلقة بتغطيتها للانتفاضة الشعبية التي انطلقت في 17 أكتوبر 2019، ولغيرها من الأسباب المترابطة والمتعلقة بالأداء المهني للصحيفة ولم تتم معالجتها يوما".

وأضافت عقيقي في منشورها "أشكر صحيفة الأخبار على الفرصة التي منحني إياها منذ أربع سنوات، والتي خضت تجربتها تحت إشراف الزميل محمد زبيب منذ اليوم الأول، ولكني اليوم لم أجد نفسي فيها".

لكن الصحافي محمد زبيب أيضا سبقها بإعلان الاستقالة قبل أيام قليلة، وهو مسؤول القسم الاقتصادي وعن ملف "راس المال" في الصحيفة، وكتب الأسبوع الماضي، على فيسبوك "صدر ملحق رأس المال اليوم من دوني ومن دون غسان ديبه وآخرين كانوا من رواد هذه التجربة، منعا لأي التباس، تقدمت باستقالي من صحيفة الأخبار في الأسبوع الماضي احتجاجا على موقف إدارة الصحيفة من الانتفاضة. وبالتالي لم أعد مسؤولا عن هذا الملحق".

كما تقدمت الصحافية صباح أيوب باستقالتها من جريدة الأخبار نتيجة

سلامة الصحافي تقع على عاتقه وحده

## سخط السياسيين على مواقع التواصل يتلاشى مع التلاعب بالناخبين

الشعب"، وذلك في وقت حضت فيه واشنطن عمالقة الإنترنت على البحث عن "حل تقني" يضمن لقوات الأمن الوصول إلى معطيات وبيانات بالأرقام في حال وقوع جرائم خطيرة.

### حماية البيانات ليست مشكلة بل الإشكال في جمع البيانات والثقة التي يفترض أن يمنحها رواد الإنترنت لشركات التكنولوجيا

وأوضح سنودن في الكلمة التي ألقاها عبر الفيديو من روسيا حيث يقيم بعدما اتهم في الولايات المتحدة بالتجسس وسرقة أسرار دولة "ليست حماية البيانات ما يطرح مشكلة، بل جمع البيانات والثقة المطلقة التي يفترض أن يمنحها رواد الإنترنت لشركات التكنولوجيا الوسيطة".

إثيوبيا. لكن أبراموفيتز ذكر في المقابل أمثلة حيث تلعب التكنولوجيا دورا إيجابيا يصب لصالح التغيير الديمقراطي، كما في لبنان حيث يتابع العديدون على شبكات التواصل الاجتماعي الدعوات للانضمام إلى المحتجين المطالبين بإصلاحات.

وصدر هذا التقرير بينما تعقد في لشبونة "قمة الإنترنت"، الملتقى السنوي لمعالجة الإنترنت والشركات الناشئة الصغيرة طرحت ابتكارات وأفكار جديدة. وفي هذا السياق، قام إدوارد سنودن الموظف السابق في أجهزة الاستخبارات الأميركية، بمدخلة كانت مرتقبة بشدة، حذر فيها من "تركيز السلطات" الناجم عن التعاون بين الحكومات والمنصات الرقمية الكبرى.

وقال سنودن الذي سرب عام 2013 الآلاف من الوثائق السرية لعدة وسائل إعلام فضحت وجود نظام مراقبة عالمية للاتصالات والإنترنت "إذا أنشأنا سلطة طاغية، كيف نفع للسيطرة على هذه السلطة حين يتم استخدامها ضد

وإثيوبيا. لكن أبراموفيتز ذكر في المقابل أمثلة حيث تلعب التكنولوجيا دورا إيجابيا يصب لصالح التغيير الديمقراطي، كما في لبنان حيث يتابع العديدون على شبكات التواصل الاجتماعي الدعوات للانضمام إلى المحتجين المطالبين بإصلاحات.

وصدر هذا التقرير بينما تعقد في لشبونة "قمة الإنترنت"، الملتقى السنوي لمعالجة الإنترنت والشركات الناشئة الصغيرة طرحت ابتكارات وأفكار جديدة. وفي هذا السياق، قام إدوارد سنودن الموظف السابق في أجهزة الاستخبارات الأميركية، بمدخلة كانت مرتقبة بشدة، حذر فيها من "تركيز السلطات" الناجم عن التعاون بين الحكومات والمنصات الرقمية الكبرى.

إدوارد سنودن يحذر من التعاون بين الحكومات والمنصات الرقمية

الالكترونية للمسافرين لجمع معلومات حول أنشطة جميعها الدستور مثل التظاهرات السلمية".

وصنفت "فريديوم هاوس" السودان وكازاخستان والبرازيل وبنغلادش

والخوارزميات للفوز بعمليات اقتراع، مستخفين بالقواعد المعتمدة لضمان انتخابات حرة ومتوازنة".

واعقل أشخاص في 47 من الدول الـ65 لتشرهم كلاما ذا طابع سياسي أو اجتماعي أو ديني على الإنترنت، وفي 31 دولة على أقل تقدير تعرض بعض الأشخاص لعنف جسدي بسبب أنشطتهم على الإنترنت. ووفق التقرير، تبقى الصين للسنة الرابعة على التوالي أسوأ دولة من حيث التعديلات على الحرية على الإنترنت، في وقت كشفت فيه الحكومة جهودها للسيطرة على المعلومات حول تظاهرات هونغ كونغ أو الذكرى الثلاثين لجزرة ساحة تيان أنمين.

وفي الولايات المتحدة نكرت المنظمة أن "قوات الأمن والسلطات المعنية بالهجرة وسعت مراقبتها بالالتفاف على البات الشفافية والمسؤولية التي كان يمكن أن تحد نطاق تحركها".

وتابع التقرير "قام العملاء بالتجسس دون تفويض على الأجهزة

وأشطن - حذرت منظمة "فريديوم هاوس" من أن الحكومات تستخدم بشكل متزايد مواقع التواصل الاجتماعي للتلاعب براء الناخبين في العالم والتجسس عليهم، الأمر الذي يهدد الديمقراطية.

وأظهر تقرير منظمة "فريديوم هاوس" الثلاثاء أن الحرية على الإنترنت في تراجع للسنة التاسعة على التوالي. وأشار إلى أدلة على اعتماد أربعين دولة على الأقل من أصل 65 دولة شملها التحقيق "برامج متطورة لمراقبة الشبكات الاجتماعية".

وتعمد السلطات في بعض الدول بكل بساطة إلى قطع الإنترنت حين يناسبها ذلك، فيما تستعين دول أخرى بجيش من الخبراء للتلاعب بالمعلومات المنشورة وإشاعة أبناء مضلة بشكل واسع.

وأوضح رئيس المنظمة مايك أبراموفيتز أن "حكومات كثيرة تلاحق أن الدعاية تعمل بشكل أفضل من الرقابة على المنصات". وتابع أن "القادة المتسلطن والشعوبيين يستغلون الطبيعة البشرية